رقم الوثيقة: UA: 247/10 Index: MDE 31/005/2011 بتاريخ: 22 فبراير/شباط 2011

تحرك عاجل

اعتقال قيادي في الحراك الجنوبي

لا يزال حسن باعوم، القيادي في جماعة سياسية معارضة في جنوب اليمن، محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي منذ 20 فبراير/شباط. وتخشى منظمة العفو الدولية على حالته الصحية، ويساورها القلق من أنه ربما يكون محتجزاً لا لشيء إلا بسبب تعبيره السلمي عن حقه في حرية التعبير، ويعتبر بالتالي سجين راي.

ففي 20 فبراير/شباط قبضت قوات الأمن على حسن باعوم، وهو في السبعين من العمر، في أحد مستشفيات عدن، حيث كان يتلقى العلاج من كسر في رجله. وهو أحد زعماء الائتلاف المعارض المعروف باسم "الحراك الجنوبي" ورئيس فصيل يدعى "المجلس الوطني الأعلى لتحرير لجنوب". وذكرت أنباء صحفية أنه دعا مؤخراً إلى تنظيم "يوم غضب" في المحافظات الجنوبية ضد الحكومة اليمنية.

يُعتقد أنه نُقل بعد إلغاء القبض عليه إلى مستشفى عسكري في عدن، ثم اقتيد فيما بعد إلى السجن المركزي في صنعاء، حيث ذُكر أنه احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي. كما ورد أنه يعاني من ارتفاع ضغط الدم ومرض في القلب ومرض السكري. ولا يعُرف ما إذا كان يتلقى معالجة طبية من هذه الأمراض.

وقد أُطلق سراح حسن باعوم في مطلع يناير/كانون الثاني بعد قضاء حوالي شهرين في الحجز. وكان قد قُبض عليه من قبل أفراد قوات الأمن في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2010، عندما كان ذاهباً في سيارته من عدن إلى الضالع، وهما مدينتان تقعان في جنوب اليمن، واحُتجز بمعزل عن العالم الخارجي لبعض الوقت. وقبل ذلك اعُتقل لمدة شهرين في عام 2007 ولمدة ستة وأشهر عام 2008 على خلفية الاحتجاجات التي نظمها متقاعدون عسكريون من جنوب اليمن على التمييز المزعوم ضدهم في التوظيف والرواتب والتقاعد.

وظلت الاحتجاجات تقع في عدن وفي أماكن أخرى من جنوب اليمن منذ عام 2007 ضد التمييز المتصوَّر من قبل الحكومة ضد الجنوبيين، ومن أجل انفصال الجنوب. بيد أنه عقب المظاهرات التي اندلعت في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن في الأسابيع الأخيرة، والتي دعت إلى تنحي الرئيس، بدأ المحتجون في عدن بالمطالبة بتغيير النظام.

يرجى إرسال مناشدات فوراً باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، بحيث تتضمن:

- دعوة السلطات إلى توفير المعالجة الطبية الضرورية لحسن باعوم بلا تأخير؛
- حث السلطات على ضمان حماية حسن باعوم من التعذيب وإساءة المعاملة، والسماح له بتوكيل محام من اختياره ورؤية عائلته على نحو عاجل ومنتظم؛

- الإشارة إلى أنه إذا كان محتجزاً لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير والتجمع، فإن منظمة العفو الدولية ستعتبره سجين رأي وتدعو إلى إطلاق سراحه فوراً وبلا قيد أو شرط؛
- طلب الإعلان عن تفاصيل التهم التي يواجهها، ودعوة السلطات إلى ضمان أن تكون الإجراءات القانونية التي تُتخذ بحقه متسقة مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

يرجى إرسال المناشدات قبل 5 أبريل/ نيسان 2011 إلى:

الرئيس
فخامة الرئيس علي عبدالله صالح
مكتب رئيس الجمهورية اليمنية
صنعاء، الجمهورية اليمنية
فاكس: 147 274 1 967+
المخاطبة: فخامة الرئيس

وزير الداخلية
معالي السيد مطهر رشاد المصري
وزارة الداخلية
صنعاء، الجمهورية اليمنية
فاكس: 899 331 1 967+/ 511 332 1 967+
بريد إلكتروني: moi@yemen.net.ye
المخاطبة: معالي الوزير

ويرجى إرسال نسخة إلى:
وزيرة حقوق الإنسان
معالي الدكتورة هدى عبد اللطيف البنان
وزارة حقوق الإنسان
صنعاء، الجمهورية اليمنية
فاكس: / 838 444 1 967+ / 555 419 1 967+ /700 419 1 967+ (يرجى متابعة المحاولة)
بريد إلكتروني:mshr@y.net.ye

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين اليمنيين المعتمدين في بلدانكم. أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور، يرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: UA 247/10 – معلومات إضافية. أنظر: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE31/014/2010

تحرك عاجل

اعتقال قيادي في الحراك الجنوبي

معلومات إضافية

إن الاحتجاجات التي ما برحت تقع في جنوب اليمن منذ عام 2007، بدأت بالاحتجاجات التي نظمها جنود متقاعدون من جنوب البلاد، الذين ما انفكوا يشكون، على نحو متزايد، من أنهم لا يلقون المعاملة نفسها في التوظيف والرواتب والتقاعد على قدم المساواة مع زملائهم الجنود من شمال البلاد. إن معظم الجنود المتقاعدين هم من جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، المعروفة باسم "اليمن الجنوبي". وعقب توحيد البلاد في عام 1990 اندمج جيشا البلدين، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية المعروفة باسم "اليمن الشمالي"، في جيش واحد للجمهورية اليمنية الجديدة. بيد أنه بعد الحرب الأهلية التي نشبت في عام 1994 وانتهت بهزيمة الجنوب، تم طرد العديد من جنود جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة من الجيش الموحد. ويزعم هؤلاء، شأنهم شأن الجنود الذين ظلوا في الجيش الموحد الحالي، أنهم يتعرضون للتمييز مقارنةً بالجنود الذين جاءوا أصلاً من جيش الجمهورية العربية اليمنية.

أما الحراك الجنوبي فهو مظلة لجماعات سياسية، يريد بعضها انفصال الجنوب. ويبدو أنه انبثق في أعقاب تلك الاحتجاجات، وأن شرارته اشتعلت بسبب التمييز العام الذي يعتقد سكان الجنوب أنهم يتعرضون له. وتعتقد الحكومة أن الحراك الجنوبي بأكمله يدعو إلى الاستقلال. وقد نظم الحراك الجنوبي عدداً من الاحتجاجات ضد ما يعتقد أنه تقاعس الحكومة عن التصدي للتمييز ضد سكان الجنوب. وجاء رد الحكومة على تلك الاحتجاجات عنيفاً، إذ قُتل عشرات المتظاهرين في المظاهرات أو بالقرب منها؛ وفي العديد من الحالات يبدو أنهم سقطوا بالرصاص بصورة غير قانونية، عندما لم يكونوا يشكلون أي خطر على أرواح أفراد قوات الأمن أو غيرهم.

ومنذ بدء الاحتجاجات في عام 2007، قبضت قوات الأمن على آلاف المتظاهرين والمارة، فضلاً عن الزعماء والنشطاء في الحراك الجنوبي، واحتجزتهم بشكل تعسفي في حالات عدة. ومنذ فبراير/ شباط 2011، وبعد مطالبة الرئيس بالتنحي، بدأ المحتجون في عدن بشكل خاص بالدعوة إلى تغيير النظام وتنحي الرئيس. كما ظلت الاحتجاجات التي تدعو إلى انفصال الجنوب عن بقية البلاد مستمرة في عدن وأجزاء أخرى من جنوب اليمن.

إن الدستور اليمني يكفل حرية التعبير. بيد أنه يجري تقويض هذا الحق بسبب القوانين والممارسات المقيدة، ولاسيما قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1990، ومحكمة الصحافة والمطبوعات المتخصصة التي أُنشأت في مايو/ أيار 2009. ويبدو أن المحكمة تهدف إلى قمع المعارضة عن طريق تسريع الدعاوى التي تُرفع ضد منتقدي الحكومة.